بدلاً من «العقاب». في هذا الخصوص، أثارت تعليقات صحفية في واشنطن ما مفاده انه يتعيّن اعادة النظر في شكل العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وان على الاولى ممارسة ضغط اكثر فاعلية على الاخيرة للتخلّي عن سياستها الخاصة باقامة المستوطنات في الارض المحتلة، «على اساس ان ذلك عمل غير قانوني»، من خلال حرمان اسرئيل من أية مساعدات تنفقها على اقامة هذه المستوطنات، لأن ذلك «يؤخّر الامل في امكان تنبيه الناخب الاسرائيلي الى مغبّة اتباع مثل هذه السياسة» (فيليب غلين، **الواشنطن بوست**، ١٩٩٠/٢/٧).

فهل الكوب نصف ممتلىء ام نصف فارغ؟ هذا يعتمد على من يقوم بتفسير المواقف الاميركية. فالبعض يعترض على الاسلوب الجديد، والبعض الآخر يرحّب به مقارنة مع الصمت القاتل الذي ربط لسان الادارة الاميركية في الماضي ازاء الرفض الاسرائيلي. وهنالك بعض ثالث يرى ان ثمّة سياسة مدروسة تقوم على تراكم انتقاد الولايات المتحدة الاميركية لاسرائيل علناً، الى جانب الوقوف في صفّها، عندما تطرح مشاريع القرارات الى التصويت في مجلس الامن الدولي، حتى وانْ لم تنطو هذه القرارات على ادانة اسرائيل. وهدف هذه السياسة هو اقناع الحكومة الاسرائيلية بخطة بيكر ذات النقاط الخمس، عبر ثلاث قنوات متوازية، هي: اولاً، طمأنة تل ـ ابيب بأن واشنطن ستبقى حامية لها في وجه الضغوط الدولية، وانها لن تسمح بأن يؤدي الضغط الى عزل اسرائيل؛ وثانياً، الاستمرار في انتقاد اسرائيل علناً، على امل ان تتحرك الساحة الاسرائيلية الداخلية وتضغط على الحكومة للكفّ عن هذه الممارسات، خوفاً من ان تلحق اذى بالعلاقة الاميركية ـ الاسرائيلية؛ وثالثاً، تحذير اسرائيل من عواقب مواقفها على مستقبل خطة بيكر، والتي تصرّ الادارة الاميركية على ان لا بديل منها، وليس هناك افضل منها لحماية المصالح الاسرائيلية (توماس فريدمان، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٩٠/٢/٢، وميلتون فيوست، في **المصدر نفسه**، ٣ ـ ١٩٩٠/٤).

## مفاصل سوفياتية

اذا كان الحديث عن ان ثمّة «صفقة» سوفياتية ـ اميركية بشأن التسوية في المنطقة، فلعل اهم تجلّياتها كانت، من دون شك، هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل. وقد تكفّلت اذاعة موسكو الناطقة باللغة العبرية الكشف عن بعض حدود هذه الصفقة، حين دعت العرب الى «التخلي عن عقدة المواجهة [مع اسرائيل]، وتركيز جهودهم على البحث عن تسوية». وكررت معارضة الكرملين لابقاء المستوطنات اليهودية في الارض المحتلة وتوطين اليهود السوفيات في هذه الاراضي، لكنها أضافت انه حتى «اذا وصل ٤٠ ألف يهودي سوفياتي هذه السنة الى اسرائيل، فان وجودهم لن يعزّز، الى حدّ كبير، المستوطنات اليهودية القائمة» (**النهار**، بيروت، ١٩٩٠/٢/٣).

غير ان التحرك السوفياتي في اتجاه مغاير نسبياً، بدّد جزءاً من الانطباع الذي اشاعه التعليق الاذاعي ايّاه. فقد اشارت مصادر مطلعة، في موسكو، الى ان الحكومة السوفياتية حرصت، في اتصالاتها مع العواصم العربية، سواء من طريق سفرائها او عبر السفراء العرب في موسكو، على توضيح الجوانب الآتية:

«اولاً: ان مسألة نقل اليهود السوفيات مباشرة من موسكو الى تل ـ ابيب غير مطروحة، ولن تكون محل دراسة في المستقبل. وابلغت الخارجية السوفياتية الى رئيس البعثة القنصلية الاسرائيلية في موسكو، ارييه ليفين، ان الاتحاد السوفياتي لن يسمح بخط نقل مباشر من موسكو الى تل ـ ابيب، وان على اليهود السوفيات، الحاصلين على تصاريح المغادرة او الهجرة، ان يغادروا البلاد بوسائلهم الخاصة.

«ثانياً: ان شيفاردنادزه اكد لبيكر موقف الاتحاد السوفياتي الرافض لذلك.

«ثالثاً: نصح السوفيات بأن يستند العرب، في ادانتهم سياسة اسرائيل توطين المهاجرين اليهود في الارض المحتلة، الى معاهدة جنيف الرابعة، لأنها أقوى من اتفاقية حقوق الانسان في هذا الشأن.

«رابعاً: اذا لم تغيّر اسرائيل نهجها الاستفزازي، سيلجأ الاتحاد السوفياتي الى مجلس الامن الدولي، والامم المتحدة، بالتنسيق والتشاور مع الدول العربية، لاستخدام المنظمة الدولية